

ب - أنتج الطغيان التجاري الخارجي لنمط الانتاج الرأسمالي على التشكيلات ما قبل الرأسمالية آثارا اقتصادية مدمرة ، فتراجعت الصناعات اليدوية دون أن يحل مكانها صناعة حديثة محلية ، وتقدمت الاستثمارات الكولونيالية لتخلق تواجعا اقتصاديا تتحرك في علاقة تابعة تمنعها من التحول الى كيان اقتصادي محلي مستقل (١٢) .

ج - لا يتجلى « التخلف » في انخفاض انتاجية الفرد ، بل في صفات بنيانية خاصة تمنعنا من الاقدام على مقارنات هجينة ، كمقارنة الوضع الراهن في البلدان « المتخلفة » مع المراحل الاولى لبدائيات نمط الانتاج الرأسمالي في أوروبا .

ان ربط التحقق المادي للقومية بنمط الانتاج الرأسمالي لا يصدر عن تقديس للمفاهيم النظرية بل عن معاينة دور البرجوازية التاريخية في تثوير العلاقات الاجتماعية وتوحيد المجتمع ماديا . يقول البيان الشيوعي : « تقضي البرجوازية باستمرار على تفتت وسائل الانتاج وتبعثر السكان والملكية . فقد كدست السكان ومركزت وسائل الانتاج ومركزت الملكية في ايد قليلة . وجاءت المركزية السياسية نتيجة محتومة لهذه التغيرات . فالاقاليم المستقلة ، المتحدة بالكاد فيما بينها ، والتي كان لكل منها مصالح ، وقوانين ، وحكومات ، وتعريفات جمركية مختلفة ، وحدت في امة واحدة ، ذات حكومة واحدة ، وقانون واحد ، ومصالحة قومية طبقية واحدة خلف حدود جمركية واحدة » (١٣) . فتوحيد المجتمع اذن وارتقائه الى مستوى الامة يتأتى من فعل تاريخي يثور ادوات الانتاج ، علاقات الانتاج ، ومجموع العلاقات الاجتماعية ، لا من « قوة الافكار » و « سرمدية الروح القومية » . والحقيقة ان شعوب آسيا وافريقيا عندما تناضل من أجل استقلالها السياسي والاقتصادي الحقيقيين تفرز في الوقت ذاته ذاتيا وموضوعيا الاسس المادية لقومياتها ، وتنتج الشروط الموضوعية لدفع « الولاء البدائي » الى مرحلة أكثر رقيا .

لا ينبغي ان يدفعا ، مع ذلك ، الربط النظري بين القومية ونمط الانتاج الرأسمالي ، الى استنتاج ميكانيكي تبسيطي : تحقق القوميات في آسيا وافريقيا مخروط بوصولها الى نمط الانتاج الرأسمالي . فمثل هذا الاستنتاج مرفوض للاعتبارات الثلاث الآتية :

أ - القومية سيرورة تاريخية ، وليست معطى جاهزا .

ب - يستحيل على البلدان الافرو - آسيوية بلوغ نمط الانتاج الرأسمالي بسبب التبعية الاقتصادية التي تربطها بالامبريالية والتي تجعل نمط انتاجها « الكولونيالي » يحور في دائرية مغلقة بلا أفق . (١٤)